هوامش القسم الأول

الجغرافيا الاقتصادية
التاريخ والنظرية والتنظيم

الفصل الأول

(١) الجغرافيا التجارية

وبناء على ما ذكر في النص كتب الجغرافي البريطاني ج. شيزولم (G. Chisholm) كتابه المشهور « دليل الجغرافيا التجارية » (Commercial Geography Hand Book of) ووضعت ماريون نيو بيجن (Marion Newbigin) كتاباً بعنوان الجغرافيا التجارية (Commercial Geography) وبنفس العنوان « الجغرافيا التجارية » وضع الجغرافي البريطاني دودلي ستامب (Dudley Stamp) كتاباً أيضاً . هذا وقد كانت مدرسة التجارة العليا في القاهرة ، قبل أن تصبح كلية من كليات الجامعة ، تدرس هذه المادة : الجغرافيا التجارية ؛ وقد كتب عميدها محمد حمدي كتباً تحمل عناوين مثل « الجغرافيا التجارية » « الأطلس التجاري » وغيرها . (نقلاً عن Saouchkine, Geographie Economique p.p. 69-70 ود. محمد محمود الصياد ، مقدمة في الجغرافيا الاقتصادية ص ١٨) .

(٢) البيئة

البيئة أو « الايكولوجيا » (Ecologic) هي في الوقت نفسه وسط ونظام علاقات . وهي على علاقة بالعلوم الطبيعية وبشكل خاص البيولوجيا . هذا والبيئة البشرية ـ المجموعات أو المجتمعات البشرية ـ ليست سوى حالة خاصة ، ومعقدة للغاية ، من جراء النشاطات الإرادية وغير الإرادية للانسان ، من موضوع البيئة العام . هذا وردة الفعل لتدبر أمر التوازن في البيئة من قبل المجتمع الحضاري الحديث تتطور بسرعة ، بحيث تصبح البيئة ، على الأقل في النظام الرأسمالي ، سوقاً رائجة والتأمين أو التحصن ضدها سلعة أروج . فالنظافة وتجميل إطار الحياة أصبحت منتجات جديدة ومورداً للأرباح الجديدة .

إنما يبقى أن الموضوع هو بشكل أساسي موضوع جغرافي ، ولدرجة تجعلنا لا نتردد تقريباً بتحديد الجغرافيا كعلم البيئة البشرية ، سيما وأن غرضها هو بالضبط دراسة كل أشكال العلاقات المتبادلة فيما بين المجموعات البشرية وغلافها ـ المدى الملموس .

هذا وكل كائن حي وكل مجموعة كائنات حية من نبات أو حيوان ، تتأثر بالوسط الذي تعيش فيه ، كما تؤثر فيه في الوقت نفسه ، بغرض تحويله ، مع الزمن ، وفي المدى الطويل بالطبع ، وبشكل مستمر أو متقطع . والتوازنات هي دائماً عرضة للتغيير. وإذا ما نقلنا هذا الذي ذكرنا الى إطار البيئة البشرية والجغرافيا البشرية ، فإنه يصبح في مدار اهتمام الوسط والجماعة البشرية القائمة عليه . كما تنبغي الإشارة الى أن الوسط المذكور لم يعد بدائياً ، بمعنى الوسط الطبيعي العذري ، إلا في الحالات الاستثنائية . أما الوسط الذي جرى فيه تعديل لم يؤد الى تغيير كلي فيه ، فهو ما يسمى ، في البلاد ذات الحضارات القديمة ، بالوسط الناتج عن النشاط البشري . هذا النشاط الذي يمكن اعتباره محصلة العوامل الطبيعية الدائمة الفعل ، وفي الوقت نفسه محصلة العوامل المضافة المنظمة والمبنية ، عبر الزمن ، لتلبية حاجات الانسان وكذلك التكنيك الذي أوجدها لتسهيل الحصول على حاجاته في الماضي ، كالمناظر الريفية والمدينية ، وفي الحاضر ، كالمناظر الأقليمية الحديثة وتجميل المدن الحديث . وبذلك أصبحت البيئة تحدد بالنسبة للمجموعات .

(٣) الإرادية (Volontarisme)

الإرادية تيار مثالي في الفلسفة وعلم النفس ، يعتبر الإرادة بمثابة الأساس الأول للعالم وبديل للقوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع ، كما يرفض أن تكون الإرادة البشرية رهن ومشروطة بالبيئة المحيطة بها . وقد بلغ هذا التيار تجسده الفلسفي الرسمي عند « شوبنهور » ، مع العلم أن بعضاً منه برز عند « كانت » و« فختة » . وقد لعبت الإرادة دوراً أساسياً في فلسفة « نيتشه » . هذا والإرادية من أهم خصائص الفاشية ، وتستعمل من قبلها لتبرير التهجمات على الشيوعية واشعال الحروب الجديدة . الماركسية أشارت الى نسبية حرية الارادة والى أن إرادة الناس هي منتوج القوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع (عوامل التاريخ الموضوعية والذاتية) . أما في الاقتصاد فقد كان للإرادية دور في منتهى السلبية .

الفصل الثاني

(٤) الجغرافيا الاقتصادية والاحصاء

« هناك علاقة وثيقة بين الاحصاء والجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص .

يستوجب أي بحث جغرافي مؤشرات كمية ، يقدم معظمها الاحصاء . فسواء أكان الموضوع يتعلق بتطور هذه المنطقة أو تلك من البلاد أو بمواردها الطبيعية ، أو باتجاه تطور اقتصادها ، أو وتائر تطور مختلف الحقول الاقتصادية ، في كل هذه الحالات تستعمل المعلومات الاحصائية . لكن للاستعمال الصحيح لهذه أو تلك من المعلومات الاحصائية من الضروري معرفة طبيعة المؤشرات المستعملة ووسائل حسابها .

لقد كان تطور كل من الاحصاء والجغرافيا الاقتصادية مرتبطين ببعضهما البعض ، بحيث يمكن القول ان الجغرافيا الاقتصادية تشكلت في قلب الاحصاء.

ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، أدى وصف النشاط الاقتصادي لشعوب روسيا والعالم الى ولادة الاحصاء الوصفي . ومن الممثلين الأوائل لهذه المدرسة الوصفية ، في القرن الثامن عشر ، الجغرافي والمؤرخ الشهير الاقتصادي الروسي ف. ن. تاتيشف (١٦٨٦ - ١٧٥٠) الذي عمل الكثير من أجل الاحصاء والجغرافيا الاقتصادية .

والكثير من الجغرافيين الاقتصاديين الروس كانوا مشهورين أيضاً كإحصائيين في زمانهم ومنهم م.ف. لومونوسوف (١٧١١ - ١٧٦٥) وس. ا. آرسنيف (١٧٨٩ - ١٨٦٥) وغيرهما .

(د. عاطف علبي ، الاحصاء - التاريخ والنظرية والتنظيم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ - ٤٦) .

(٥) بدء عصر الرأسمالية حسب ماركس

لقد كتب ماركس في مؤلفه رأس المال « بالرغم من أن أولى ملامح الانتاج الرأسمالي ظهرت باكراً في بعض مدن البحر الأبيض المتوسط ، فإن عصر الرأسمالية لا يبدأ تاريخه إلا من القرن السادس عشر »

(K. Marx, Le Capital, T1, p. 519)

(٦) « وصف كل البلاد الواطئة » لمؤلفه « لودفيكو غوسيار ديني »

(La description de tout le Pays-Bas de Ludvico Guiciardini)

يتألف هذا الكتاب من قسمين : في القسم الأول يقدم المؤلف الخصائص العامة للبلاد مع تحليل الوضع الجغرافي وتقدير دور البحر في حياة البلاد الواطئة وكذلك خاصية المانيفكتورة والتجارة . أما في القسم الثاني فيصف المقاطعات السبع عشرة التي

تؤلف البلاد (هولندا وبلجيكا انذاك) ، حيث التركيز على وصف المدن وأكثر من خمس الكتاب مخصص لمدينة « أنفرس » . كما أن النص مضاءً بالخرائط وبعض خرائط المدن .

(٧) « الجغرافيا العامة » « لبرنهاردفارن »

(La Geographia Generalis de Bernhard Varen)

الأقسام الثلاثة التي تشكل العلم التطبيقي من هذا الكتاب هي :

الخصائص الأرضية المتعلقة بموقع البلد وحدوده وشكله ومساحته وسطحه واستخراج المعادن والمياه والنبات والحيوان .

الخصائص السماوية المتعلقة بمواقع الأماكن بالنسبة لخطوط الطول والعرض بالاضافة الى ارتفاع الشمس ومدة الفصول والمناطق المناخية وأيضاً مجرى الظواهر والمشاهدات الفلكية .

الخصائص البشرية وقد ذكرناها في النص .

(٨) « أوكاز » بطرس الأول حول مبادىء توزع الانتاج في العام ١٦٩٧

نص هذا الأمر أو القرار القيصري على إقامة المؤسسات : ١) بالقرب من مناجم الحديد ، ٢) بالقرب من مجاري المياه القابلة للملاحة ، بحيث يشحن الحديد الى الغرب كما الى الشرق، ٣) بالقرب من تساقط المياه ، بحيث يمكن بناء السدود ، ٤) بالقرب من الغابات الفسيحة ، ٥) بالقرب من المقاطعات السكنية ما أمكن . كما أن هذا الأمر تنبه الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ثمن الخبز في المقاطعة التي سيبنى فيها مصنع التعدين . الخ . . . من التفاصيل التي بالإمكان مراجعتها في كتاب :

(Sdouchkine, Geographie Economique p.p. 55- 56)

(٩) استمارة تاتيشتشيف لدراسة الجغرافيا الاقتصادية لروسيا

لقد أخذ تاتيشتشيف بطريقة الجمع الاجمالي للمعلومات الضخمة . وقد وضع لأجل ذلك برنامج استمارة من مئتي سؤال وزعت في أنحاء البلاد . إنما بدا أن الاستمارة صعبة ومعقدة وحالت دون الحصول على المعلومات ، بالرغم من أنها كانت مهمة وملفتة للنظر . ويتضح منها طريقة المقارنة في البحث ، وقد كان في أول مقام الاهتمام فيها بتحركات الناس والبضائع .

(١٠) استمارة لومونوسوف لدراسة الجغرافيا الاقتصادية لروسيا

على غرار تاتيشتشيف وجه لومونوسوف استمارات لمختلف المراسلين في البلاد . واستمارته حوت ثلاثين سؤالاً ذات اهتمامات جيو- اقتصادية بشكل أساسي . فقد

اهتم بالمدن وطرق المواصلات والتجارة والاقتصاد ، أي كل ما يسمى اليوم بنظام التقسيم الإقليمي للعمل .

(١١) الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي هو علم تطور علاقات الانتاج الاجتماعي بين الناس . فهو يدرس القوانين الاقتصادية لادارة انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات المادية في المجتمع البشري في مختلف درجات تطوّره . والاقتصاد السياسي علم تاريخي . وهو يكشف الظروف والأسباب لظهور وتطور واستبدال طريقة انتاج إجتماعي بآخر أكثر تقدّماً منه . وهو يمس جذور مصالح الناس الاقتصادية والاجتماعية في مختلف طبقات المجتمع ، وفي المجتمعات ذات الطبقات المتناقضة المصالح يشكل ميدان الصراع الطبقي . وبالتالي ليس هناك من اقتصاد سياسي واحد لكل الطبقات . هناك الاقتصاد السياسي البورجوازي والاقتصاد السياسي البروليتاري والاقتصاد السياسي للبورجوازية الصغيرة . هذا والاقتصاد السياسي يدرس تطور علاقات الانتاج الاجتماعي بين الناس بعلاقتها الوثيقة والمتبادلة مع قوى الانتاج ، مما يشكل طريقة الانتاج لنظام اقتصادي اجتماعي معين . وفي ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر أخذ الاقتصاد السياسي صفة المركنتيلية ، التي ركّزت الاهتمام بظواهر الأحداث الاقتصادية لحياة المجتمع ، في حلقة التبادل : في التجارة ، كالمنبع الوحيد للثروة . أما في فترة نشوء طريقة الانتاج الرأسمالي فكان الاقتصاد السياسي العلمي أو الكلاسيكي (و. بتي ، أ. سميث ، د. ريكاردو) الذي اكتشف بعض أهم القوانين لفهم الانتاج الاجتماعي وتوزيع الخيرات المادية ، إنما ليصبح في ما بعد وحتى اليوم الاقتصاد السياسي اللاعلمي أو المبتذل الذي استبدل المعرفة العلمية للأحداث الاقتصادية بوصفها الخارجي وعلاقاتها السطحية بغية الدفاع عن النظام الرأسمالي (ج. ب. سي ، ت. ب. مالتيوس ، د. ميلز وغيرهم) . بالمقابل هناك الاقتصاد السياسي البروليتاري العلمي والذي يشكل القسم الهام من الماركسية ـ اللينينية والذي قام بانقلاب في هذا العلم . فحيث يرى الاقتصاديون البورجوازيون علاقات بين الأشياء اكتشف ماركس علاقات بين الناس ، بين الطبقات الاجتماعية ، علاقات انتاج اقتصادية ، وهذا هو بالضبط جوهر الظواهر الاقتصادية . بالإضافة الى ذلك فالرأسمالية ليست بأبدية وخالدة بل لها صفة تاريخية وسوف تحل محلها الاشتراكية نتيجة نمو الطبقة المستغلة ، الطبقة العاملة ، من قبل مالكي أدوات الانتاج ، وذلك بالاستناد الى اكتشاف القيمة الزائدة ، الخ . . . (للمزيد من التفاصيل هنا انظر موجز القاموس الاقتصادي، منشورات الآداب السياسية ، موسكو ١٩٥٨ ـ باللغة الروسية)

لكن بما أننا أخذنا بالمنهج المقارن فلا بد من ذكر مفهوم الاقتصاد السياسي بالنسبة للمدرسة البورجوازية نفسها .

أولاً هناك عدم تفريق بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد بمعنى «Economics» بالنسبة للمدرسة البورجوازية ، مع أن هناك فرقاً كبيراً بين مفهوم الاقتصاد السياسي في المدرسة الماركسية ، كما مر معنا ، وبين مفهوم الاقتضاد ، كما سوف نرى .

فحسب المفهوم البورجوازي هناك مجموعتان من التحديدات بالنسبة للاقتصاد . الأولى تعتمد الثروة والازدهار وتقع في إطارها التحديدات القديمة والثانية أكثر حداثة وتدعي اعتماد العلم في تناول الموضوع بالاستناد الى ندرة المواد بالنسبة لتلبية رغبات الناس .

والتحديد النموذجي بالنسبة للمجموعة الأولى هو تحديد « الفرد مارشال » ، الذي يقول « ان الاقتصاد السياسي أو الاقتصاد (لاحظ عدم التفريق الذي أتينا على ذكره والذي لمسناه عند سمويلسن في كتابه الشهير « الاقتصاد » Economics وعند غيره من الاقتصاديين البورجوازيين ـ المؤلف) هو دراسة نشاط الإنسان في حياة العمل العادي . وهذا يوجب معرفة كيف يحصل على المداخيل وكيف يستثمرها ، الخ . . . فهذا من جهة دراسة للثروة ومن جهة ثانية وأكثر أهمية جزء من دراسة الانسان » .

(P.A.S.Taylor, A dictionary of Economic Terms, Routledge and Kegan Paul, London 1968 (Taylor, dictionary` . p. فيما بعد)

أما المجموعة الثانية من التحديدات فمنطلقها الاعتراف برغبات الانسان وفي الوقت نفسه ندرة الوسائل لتلبية هذه الرغبات . والأكثر ما يكون شهرة من التحديدات التي تعتمد هذا المفهوم ، هو التحديد الذي أعطاه « اللورد روبنز » في مقاله عن « طبيعة ومعنى علم الاقتصاد » والقائل آن الاقتصاد هو « العلم الذي يدرس تصرف الانسان كالعلاقة فيما بين الأهداف والوسائل النادرة ، التي يصبح لها عدة استعمالات ، وبالتالي تصبح موضوع اختيار » .

(Taylor dictionary and Everyman's dictionary of Economics, compiled by Arthur Seldon and F.G. Pennance. J.M.,Dent and Sons LTD, London 1965 (Everyman's dictionary p. فيما بعد)

وهذا يعني أن الموارد ليست بكافية لتلبية كل الحاجات أو الأهداف ، وبالتالي لا بد من الاختيار ، بحيث تستعمل الموارد على الوجه الأفضل .

فهذه المجموعة الثانية تنطلق بالأساس من الرغبة في تناول الموضوع كعلم نظري

ووضعي ، بمعنى واقعي ، في الوقت نفسه . وهذا بالمقارنة مع المجموعة الأولى ، هو النوع من التحديد الذي يمكّن الانسان من الحكم عما إذا كان موضوع ما هو اقتصادي أم لا ، بمعنى فني أو تاريخي أو سياسي أو غيره . فمثلاً فإن مسألة ما هي أفضل الطرق لبناء مسكن ما بالمواد المتوفرة مسألة فنية ، أما مسألة اختيار المواد المتوفرة في تركيبه ، بحيث تتناسب وأسعارها لبناء هذا المسكن ، وأيضاً مسألة الاختيار بين استعمال هذه المواد في بناء مسكن أم مزرعة أم زريبة للحيوانات ، هذه المسائل تعتبر من الاقتصاد ، على اعتبار أنها تفترض الاختيار فيما بين عدة امكانيات .

(١٢) خطة « غويلرو »

كلمة « غويلرو » مؤلفة من أوائل الكلمات الروسية التي تعني « لجنة الدولة لكهربة روسيا » أو « خطة الدولة الوحيدة لكهربة روسيا » . وقد نعتها لينين في خطابه أمام المؤتمر الثامن لسوفيتات كل روسيا في ك ١ / ١٩٢٠ ببرنامج الحزب الثاني ، حيث قال « تحت انظارنا نتائج الأعمال المنجزة من قبل لجنة الدولة لكهربة روسيا ، في هذا الكراس الصغير ، الذي سيوزع عليكم اليوم أو غداً . . . أظن أني لن أحتاج الى كبير العناء لإقناعكم بالأهمية الكبيرة التي تتعلق به . فحسب رأيي فإنه يشكل برنامجنا الثاني للحزب »*.

(V. Lenine, Œuvres, T 31, p.p. 535- 536)

الفصل الثالث

(١٣) بعض تعاريف الجغرافيا الاقتصادية

« إن الجغرافيا الاقتصادية هي الدراسة التي تبحث في مجهودات الانسان والمشاكل التي تواجهه في كفاحه للعيش . فهي تهتم بدراسة الصناعات العالمية والموارد الأساسية والانتاج والنقل ، وتوزيع الموارد والصناعات والمحاصيل » (تعريف شو ـ E.B. Shaw ـ نقلاً عن نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٩) . أما بالنسبة لهنتنغتون (E. Huntington) فالجغرافيا الاقتصادية « تتناول توزيع المواد المختلفة ومظاهر النشاط والنظم الاقتصادية والعادات والامكانيات والقدرات المختلفة التي تساهم في الحصول على العيش » (نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ، ص ١٠) .

ويوضح جونز وداركنفالد مفهوم الجغرافيا الاقتصادية بما يلي : « تشتمل الجغرافيا الاقتصادية على دراسة الصيد البري وصيد الأسماك والرعي والحرف والصناعات المرتبطة بالغابات والتعدين والصناعة والنقل والتجارة » .

(C.F. Jones and G.G. Darkenwald, Economic Geography, New York 1959, p. 7)

أما براون (Brown) فيقول بأن «علم الجغرافيا هو ذلك العلم الذي يدرس أثر البيئة العضوية وغير العضوية على مختلف اشكال أو أنماط الأنشطة الاقتصادية » .

(R.N.R. Brown, Principles of Economic Geography, London , 1964)

«الكسندر قدم لكتابه في الموضوع « بأن الجغرافيا الاقتصادية تشمل كل أنواع الأنشطه التي يقوم بها الانسان في العالم ، وينتج عن ذلك انتاج وتبادل واستهلاك سلع ذات قيمة وفائدة » (J. W. Alexander, Economic Geography, Prentice Hall, London 1963)

(١٤) قوى الانتاج وعلاقات الانتاج

بالإمكان تكثيف هذين المفهومين هنا بما يلي : تتألف قوى الانتاج من العناصر التالية : أدوات الانتاج وموضوع العمل وقوة العمل ، هذا وتنتج ، أثناء تعاطي الناس مع قوى الانتاج ، تنتج علاقات انتاج للعاملين فيما بينهم وفيما بينهم وبين مالكي أدوات الانتاج . هذا وتؤلف قوى الانتاج مع علاقات الانتاج في وحدتها الجدلية طريقة الانتاج لنظام اقتصادي ـ اجتماعي معين .

(١٥) المنطق الجدلي

المقصود هنا بذلك قوانين الديالكتيك الثلاثة الأساسية والرئيسية ألا وهي :

قانون تطور الكم الى كيف وقانون وحدة صراع المتناقضات وقانون نفي النفي . أما القوانين الأخرى فهي على سبيل المثال : العلائقية فيما بين الظواهر ، السبب والنتيجة ، الشكل والمضمون ، الضرورة والصدفة ، الجوهر والعرض ، الخ . . .

الفصل الرابع

(١٦) اقسام الجغرافيا الاقتصادية لدى مارتن وب

صنف مارتن وب الجغرافيا الاقتصادية في الفروع الثلاثة التالية :

أولاً : الجغرافيا الاقتصادية الطبيعية وهي التي تتعلق بدراسة الموارد الطبيعية وإمكانية استغلالها اقتصادياً وتشمل :

١ ـ الجغرافيا الحيوية الاقتصادية
٢ ـ الجيومورفولوجيا الاقتصادية
٣ ـ الجيولوجيا الاقتصادية .
٤ ـ علم المناخ الإقتصادي
٥ ـ الأوقيانوغرافيا الإقتصادية .

ثانياً : الجغرافيا الاقتصادية الأصولية وهي التي تضمنت النشاط الاقتصادي بحسب نوعه ومكانته وتشمل :

١ ـ الأنشطة الاقتصادية الأولى
٢ ـ الأنشطة الاقتصادية الثانية
٣ ـ الأنشطة الاقتصادية الثالثة .

ثالثاً : الجغرافيا الاقتصادية الاجتماعية وهي التي تربط بين النشاط الإقتصادي من ناحية وبين الظروف الاجتماعية والتاريخية والسياسية لمواقع الانتاج من ناحية أخرى وتشمل :

١ ـ الجغرافيا الاقتصادية الريفية
٢ ـ الجغرافيا الاقتصادية الحضرية
٣ ـ الجغرافيا الاقتصادية التاريخية
٤ ـ الجغرافيا الاقتصادية السياسية .

(١٧) أقسام الجغرافيا الاقتصادية لدى هانز بيش

قسم بيش الجغرافيا الاقتصادية الى الأقسام الرئيسية الثلاثة التالية :

الأول : يشتمل على الزراعة والغابات وصيد الأسماك .

الثاني : يشتمل على التعدين والصناعة وانتاج الطاقة

الثالث : يشتمل على الخدمات بما في ذلك النقل والتجارة

وأوضح بيش دور كل من هذه القطاعات الرئيسية الثلاثة تاريخياً وتطور كل منها فضرب مثلا لذلك حالة فرنسا حيث « في عام ١٨٠٠ كان معظم النشاط الاقتصادي (٨٠٪ منه) يدور حول الزراعة ، بينما كان قطاعا الصناعة والخدمات يتقاسمان بقية الإنتاج والحرف الإنتاجية (١٠٪ لكل منهما) . وفي عام ١٩٥٠ تساوت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في النشاط الاقتصادي (٣٥٪ لكل منهما) ، بينما ساهمت الخدمات بـ ٣٠٪ من مجموع النشاط الاقتصادي ، ويتوقع الخبراء أن تكون مساهمة هذه القطاعات الثلاثة في فرنسا عام ٢٠٠٠ ٨٢٪ للزراعة و١٢٪ للصناعة و٨٠٪ للخدمات . وليس معنى الانكماش أن الانتاج الزراعي يقل ، بل هو في زيادة مستمرة ، ولكن نسبة الدخل الوطني من الزراعة تقل أمام ازدياد نسبة الدخل الوطني من كل من الصناعة والخدمات . وليست هذه الحالة خاصة بفرنسا ، بل تشاركها فيها كل دول العالم المتقدم وتتجه إليها دول العالم النامية . وتمثل الدول المتخلفة مرحلة الاعتماد على الزراعة كأساس للدخل الوطني فيها » .

(H. Bœsh, A Geography of World Economy, p. 112 نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٢٢) .

إنما ليسمح لنا في هذا الهامش إبداء بعض التحفظ فيما يعود لإتجاه دول العالم النامية الى ازدياد نسبة حصة دخلها الوطني من الصناعة والخدمات ونقصانه في الزراعة . على اعتبار أن هذا لا ينم عن تطور رأسمالي في مجمل اقتصادها ، لأنه الشكل الذي لا يكشف عن المضمون وإلا لما كان هناك حوار الشمال والجنوب فيما بينها وبين البلدان المتقدمة .

(١٨) اقسام الجغرافيا الاقتصادية لدى الكسندر

قسم الكسندر الجغرافيا الاقتصادية الى الانتاج والتبادل والإستهلاك تم فصلها على الوجه التالي :

الإنتاج

١ ـ **الإنتاج الأولي** : ويشتمل الحصول على الانتاج الطبيعي سواء الذي تدخل الإنسان في نموه أو الذي ينمو دون تدخل الإنسان . ومن أهم موضوعات الانتاج الأولي الصيد وانتاج الغابات والتعدين والزراعة .

٢ ـ **الإنتاج الثنائي** : ويشتمل على جميع أشكال المنتجات الصناعية المعدنية والزراعية وصناعة الأخشاب والأسماك . وفي هذا المجال نجد أن قيمة السلعة تتزايد نتيجة لعمليات التصنيع .

٣ ـ **الإنتاج الثلاثي** : ويشتمل على ما نسميه بقطاع الخدمات بما في ذلك الصيانة والاصلاح والأعمال البنكية والإئتمانية والتعليم والصحة والملاهي والمصايف الخ . . .

التبادل

١ ـ النقل الخاص بالبضائع والأشخاص ويؤدي الى تغير مكان السلعة وبالتالي الى زيادة سعرها .

٢ ـ الملكية : وهي انتقال ملكية السلعة من يد المنتج الى يد التاجر الى يد المستهلك . ويؤدي تبدل الملكية الى زيادة أسعار السلع وقيام كل من تجار الجملة والمفرق .

الإستهلاك

وهو طريقة استخدام الإنسان للسلع لإشباع رغباته . ويمثل الإستهلاك المرحلة النهائية من الانتاج كما يعتبر سبب الانتاج بجميع أشكاله وسبب التبادل في مراحله المختلفة ، ولذلك يكون الإستهلاك هدف النشاط الاقتصادي بمجمله (Alexander, Economic Geography p.p. 5-7)نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول . الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٢٢) .

(١٩) « الجغرافيا التجارية » لشيزولم

تنبغي الإشارة إلى أن ساوشكن في كتابه الجغرافيا الاقتصادية : Saouchkine, Geographie Economique وكذلك الدكتور محمد محمود الصياد ، في كتابه مقدمة في الجغرافيا الاقتصادية ، يعتبران الكتاب المشار اليه في النص لشيزولم « دليل الجغرافيا التجارية » ، بالإستناد الى التسمية الانكليزية للكتاب : Hand Book of Commercial Geography ـ وقد اعتمدنا في ذلك الهامش رقم (١) العائد للفصل الأول عند الحديث عن تسمية الجغرافيا الاقتصادية واشارتنا الآن الى ذلك ما هي إلا ضناً منا بالأمانة العلمية وبضرورة عدم الالتباس في الأخذ بأسماء الكتب .

(٢٠) الأسئلة في المنهج المحصولي أو السلعي

هذه الأسئلة المأخوذة من كتاب شو ، الوارد ذكره في هوامش النص سابقاً (E.B. Shaw World economic Geography, Prentice Hall N.Y. 1955) ثبتها كتاب د. حسن أبو العينين « الموارد الاقتصادية » كما ذكرت في النص . هذا في حين أن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول في كتابهما « الجغرافيا الاقتصادية » (ص ٣١) ، نقلاً عن شو نفسه ، إنما نقلاً عن كتاب نصر السيد نصر ، « قواعد الجغرافيا الاقتصادية » ، فيثبتانها كما يلي ، بالنسبة لمحصول ما أو سلعة ما بالطبع .

١ـ أين تنتج وتسوق وتستهلك
٢ ـ أين يمكن أن تنتج وتسوق وتستهلك
٣ ـ لماذا تنتج وتسوق وتستهلك
٤ ـ كيف تنتج وتسوق وتستهلك

فكما نلاحظ فالأسئلة هنا من دون علامات استفهام وهناك تغيير في ترتيبها بالنسبة للسؤالين الأولين وكذلك إضافة التسويق والاستهلاك في كل منها ، وهذه الاضافة غير مذكورة في كتاب د. حسن أبو العينين كما أسلفنا .

أثبتنا ذلك لضرورة الأمانة العلمية وضرورة تقيد الباحثين بها .

(٢١) المنهج الموضوعي

وهو كما يدل عليه نعته يهتم بدراسة موضوعات محددة في الجغرافيا الاقتصادية ، بالإمكان جمعها في قسمين كبيرين هما : الموارد الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، أو الحرف ، فتصبح أمام المنهج السلعي أو المحصولي والمنهج الحرفي ؛ وقد استعرضنا الأول في النص وسوف نستعرض الثاني أيضاً .

الفصل الخامس

(٢٢) الجغرافيا التاريخية

تعتبر الجغرافية التاريخية ، حسب الموسوعة السوفييتية الموجزة من عداد المواد

التاريخية ، وهي تدرس الماضي الجغرافي لهذا البلد أو ذاك وهذه المنطقة أو تلك . ودراسة الجغرافية التاريخية تخضع لمهام العلوم التاريخية العامة ، إنما في الوقت نفسه هي على وثيق الارتباط بالعلوم الجغرافية .

هذا والمصادر التي تستعملها الجغرافية التاريخية عديدة ، منها الرسائل والآثار والحفريات واللغات ، كما أن معطيات الجغرافية التاريخية تتجسد في الأحداث التاريخية . وظهور الجغرافية التاريخية في بلدان أوروبا الغربية يعود للقرنين الرابع عشر والخامس عشر . أما في روسيا فبراعم الجغرافية التاريخية وجدت في بعض المخطوطات . هذا والمرحلة الهامة في تطور الجغرافية التاريخية في روسيا تعود لأعمال لومونوسوف وأيضاً لمؤرخي القرن الثامن عشر ، أمثال تاتيشف .

(٢٣) التاريخ الاقتصادي أو تاريخ الاقتصاد الوطني

« التاريخ الاقتصادي هو دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في دولة معينة ، أو في مجموعة من الدول ، أو في العالم بأسره ، في فترة زمنية معينة ، أو في فترات متعاقبة ، وذلك من وجهة النظر التاريخية (دكتور حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٥ ص ٦٢) .

أما حسب المفهوم الماركسي فإن التاريخ الاقتصادي أو تاريخ الاقتصاد الوطني يعتبر من العلوم الاجتماعية ـ الاقتصادية وهو ، وكما يدل عليه اسمه ، علم يتعلق بكل من علم الاقتصاد وعلم التاريخ في آن واحد . فإذا ما نظرنا الى تاريخ الاقتصاد الوطني كعلم اقتصادي ، نرى أن موضوعه يتحدد بشكل رئيسي في مجال تطور علاقات الانتاج وبشكل لتطور قوى الانتاج . إنما النظر الى التاريخ الاقتصادي كعلم تاريخي خاص يجعله يدرس تطور قوى الانتاج في وحدتها الجدلية أيضاً مع علاقات الانتاج ، إنما في فترة معينة ، وبالضبط في الملموس التاريخي ، أي في بلد معين وفي إطار فترة تاريخية معينة وعبر تتابع الأحداث للفترة التاريخية المعينة .

هذا وموضوع تاريخ الاقتصاد الوطني لا يهتم فقط في الصفات العامة التي تتواجد في تطور مختلف البلدان وإنما أيضاً في الصفات المميزة الخاصة لكل بلد من البلدان ، والتي تطبع كل مرحلة من مراحل تطور اقتصاد بلد ما بطابعها الخاص المميز له عن غيره من البلدان .

« في نهاية المطاف فإن تاريخ الاقتصاد الوطني يهدف الى رسم لوحة ملموسة متكاملة للتطور الاقتصادي للبلد المعني (أو مجموعة البلدان المعنية) كوحدة ملموسة كوحدة حية متفاعلة .

(٢٤) الجغرافية السكانية

أنظر القسم الثالث : الجغرافية السكانية والأنظمة الاقتصادية .

(٢٥) اقتصاديات العمل

أنظر القسم الثالث : الجغرافية السكانية ، الفصل الثالث ـ تزايد سكان العالم .

(٢٦) علم الأجناس

أنظر القسم الثاني : الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا ، الفصل الحادي عشر ، الجغرافية البشرية .

(٢٧) الاحصاء الاقتصادي

إن غرض الاحصاء الاقتصادي هو الناحية الكمية لظواهر عمليات الحياة الاقتصادية . لكن لا بد من الإشارة الى أن الإحصاء يدرس الناحية الكمية في عملية الانتاج الاجتماعي ، إنما في الوحدة الجدلية لقوى الانتاج مع علاقات الانتاج كما أن الاحصاء يدرس تأثير العوامل الطبيعية وكذلك التقنية على الظواهر الاجتماعية وأيضاً تأثير تطور عملية الانتاج الاجتماعي على الظروف الطبيعية لهذه الحياة الاجتماعية .

هذا والإحصاء الإقتصادي هو التسمي العامةالتي تعطى لاحصاء مختلف قطاعات ألاقتصاد . وهو جزء من علم الاحصاء له طرقه الخاصة لدراسة مختلف القطاعات التي تشكل الاقتصاد الوطني ، إنما في وحدة علاقتها .

هذا النوع من الاحصاء خاص بالبلدان الاشتراكية ، خصوصاً اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، كنتيجة لنوع التخطيط المعمول به .

إنما في البلدان الرأسمالية ، فالإحصاء الاقتصادي وكما حددنا غير موجود . ففي هذه البلدان فإن الاحصاء ينظر اليه كالمجموع لاحصائيات مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وكالتطبيق للطريقة الاحصائية والرياضيات الاحصائية من أجل قياس العمليات الاقتصادية .

(٢٨) الديموغرافيا

إن كلمة ديموغرافيا مستمدة من اليونانية ، فـ « دمبوس » تعني الشعب و« غرافو » تعني اكتب ، أصف ، مما أعطى كلمة « ديموغرافيا » بمعنى أصف الشعب ، السكان .

والديموغرافيا تدرس في ظروف تاريخية واقتصادية اجتماعية معينة من تطور المجتمع ، تدرس التغيرات التي تطرأ على عدد السكان وتوزعهم الجغرافي وتركيبهم حسب الجنس وحسب العمر ، وكذلك الطبقات التي يؤلفون الخ . . هذا بالإضافة الى ما يتعلق بالولادات والوفيات والهجرة الخارجية من البلاد واليها وكذلك الهجرة

الداخلية أو النزوح . وأيضاً أثر كل ما أتينا على ذكره على تغيرات عدد السكان وتركيبهم المذكور . كما أن الديموغرافيا تدرس تجدد السكان والتغييرات التي تطرأ على عددهم في المستقبل .

هذا والمصادر الأساسية للمعطيات الديموغرافية هي : تعداد السكان ، التسجيل الدوري للولادات والوفيات والزيجات والطلاق والهجرة .

كما يستعملون ، من أجل وصف السكان ، المعلومات العامة المتعلقة باحصائيات العمل والتعليم والصحة العامة والطبابة الخ . . .

(٢٩) الجغرافيا الحربية

حسب الموسوعة البريطانية ، فإن الجغرافيا الحربية تطورت ، بشكل خاص ، خلال الحرب العالمية الثانية . وهي تعتمد تطبيق مختلف جوانب الدراسات الجغرافية ، الطبيعية منها والاقتصادية ، على المسائل الحربية ، سيما ما يتعلق منها بالأماكن ، حيث منتهى الدقة لأجل التخطيط الحربي ، وسواء أكان التكتيكي منه أم الاستراتيجي .

إنما هذا التعريف مختصر للغاية ، لذلك نستكمله تفصيلاً افقياً وعامودياً بالتعريف المستمد من الموسوعة السوفييتية الموجزة . فحسب المفهوم الماركسي هنا فإن الجغرافية الحربية جزء من العلوم الحربية ، وهي تدرس البلاد ومقاطعاتها وما يتوقع منها أن يكون مسرحاً للعمليات الحربية ، تدرسها كلها من حيث علاقاتها بالأعمال الحربية . وهي تتألف من قسمين :

الأول يتعلق بالتعبئة الحربية ، والثاني بدراسة مسارح العمليات الحربية .

فالتعبئة الحربية ترمي الى معرفة المقدرة الحربية لكل بلد على حدة ، كما تدرس طاقات البلد المعني كافة ، الاقتصادية منها والمعنوية وكذلك الحربية ، إنما في وحدتها المعبرة . ولهذه الغاية فإن الجغرافية الحربية تبحث أوضاع البلد بالنسبة للبلدان الأخرى ، من وجهة النظر الحربية ، كما تبحث الظروف الطبيعية والاجتماعية وهيكلية الدول وهيكلية ومستوى تطور الاقتصاد فيها ، وذلك من أجل تأمين المواد الأولية والطاقة اللازمة للاقتصاد . وكذلك امكانيات الحصول عليها من البلدان الأخرى في ظروف الحرب ، وأيضاً معرفة توزع قطاعات الصناعة والمراكز الصناعية ، وأيضاً أهم مناطق الانتاج الزراعي ، هذا بالإضافة الى معرفة شبكة المواصلات ونقاط تقاطع النقل مع مختلف البلدان ومسارح العمليات الحربية ، وأيضاً تركيب السكان وتوزعهم الجغرافي والمهني ، وكذلك القوى العاملة ومواد البلاد القابلة للتعبئة وقواها الحربية . وبناء عليه فإن الجغرافية الحربية تولي اهتماماً خاصاً ، على أساس التحليل الملموس للمعطيات ، لابراز النقاط ، التي تشد أزر أو بالعكس تضعف قوة البلاد ، قبل أي شيء ، وخصوصاً في زمن الحرب .

أما في دراسة مسارح العمليات الحربية ، فيتوجب التمييز بين عوامل الجغرافية الحربية ، للتركيز على التي تؤثر منها في القيام بالعمليات وفي تحركات الجيوش ، ولها بالتالي معنى استراتيجي أو تكتيكي . وأهم المسائل التي تدرس في مسارح العمليات الحربية الممكنة هي : تركيب ومعنى بعض مسارح العمليات الحربية وخصائص ظروفها الطبيعية (الجبال ، المياه ، التربة، المناخ ، الخ . .) وتأثيرها على قيادة العمليات الحربية وعلى التكتيك الحربي . كذلك يدرس هنا السكان وعلاقتهم بالحرب وامكانيات الافادة منهم للأغراض الحربية ، وأيضاً الموارد المحلية وامكانيات استعمالها من قبل الجيوش ،ومستوى الاعداد لاستعمال هذه المسارح للعمليات العسكرية .

إنما التعبئة الحربية ومسارح العمليات الحربية على وثيق ارتباط وفعل متبادل وتستعمل المواد الملموسة للجغرافية الطبيعية والاقتصادية والسياسية والعلوم الاجتماعية وكذلك الطبيعية .

هذا وفي الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية فإن الأساس المنهجي للجغرافية الحربية مستمد من أعمال كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية ووثائق الأحزاب العمالية والشيوعية في هذه البلدان .

الفصل السادس

(٣٠) التنظيم العلمي للعمل والتنظيم الاقليمي العلمي

التنظيم العلمي للعمل (Organisation Scientifique du Travail OST) يكون في المؤسسات أما التنظيم الاقليمي العلمي(Organisation Territoriale Scientifique OTS -) فيكون في توزع القطاعات المنتجة وغير المنتجة في حياة المجتمع . بتعبير اخر وحسب المصطلحات الرأسمالية فإن التنظيم الأول هو في اقتصاد المؤسسة أو الميكرو (Micro-Economy) والتنظيم الثاني هو في الاقتصاد الوطني أو الماكرو (Macro-Economy) .

(٣١) اطروحات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بالبيئة

في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، والذي كان له صدى في العالم أجمع وردت الأطروحات التالية في تقرير نشاط اللجنة المركزية « ومع الأخذ بالتدابير التي من شأنها تسهيل تسارع وتائر التطور العلمي والتكنيكي ، يجب العمل ، في الوقت نفسه ، ما أمكن كيما تصطحب بالوفر في استعمال الخيرات الطبيعية وكيما لا يحدث تلوث خطر للجو والمياه وبحيث لا تنتهك الأرض . فالحزب يزيد من متطلباته تجاه مؤسسات الإدارة والتخطيط وكذلك تجاه مؤسسات دراسة المشاريع وأيضاً تجاه كل الكوادر فيما يتعلق بدراسة بناء المؤسسات الجديدة وتحسين

عمـل المؤسسات القـائمة ؛ وكـل ذلك من زاويـة الأنقاذ للبيئـة . فيجب أن نـوفـر ، لأنفسنا وكذلـك للأجيـال القادمـة ، إمكانيـة التمتع بكـل ما تقـدمه طبيعتنـا الكريمـة والافادة منها . كما أننا مستعدون للمساهمة في التدابير الجماعية الدولية العائدة للحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني لخبراتها » .

(Le XXIV' Congrès du P.C.U.S., Editions Novosti, Moscou 1971, p.p. 101-102)

وليسمح لنا بالقول مجدداً هنا أن هذه تمنيات وتوصيات ومهمات يضعها الحـزب أمام جمهور العلماء في الاتحاد السوفييتي ، كيما يعمل عـلى تجسيدهـا في الحياة ، ومن ثم أو في الوقت نفسه استخلاص القانونية العلمية للأخذ بها .

الفصل السابع

(٣٢) توزع الانتاج بالنسبة للمؤسسة المنفردة

إن عملية توزع الانتاج بالنسبة للمؤسسة المنفردة ـ الزراعية عند جـوهان تـونين والصناعية عند أ. فبر والخدماتية عند كريستلر ولوخ ـ يستوجب الكثير من التفاصيل ، التي هي أقـرب الى الاقتصاد منهـا الى الجغرافيـا ، لذلـك سوف نكتفي فيـما يـلي أولاً بالمخطط ـ الصورة رقم ـ ١ ـ لتوزع المؤسسة المنفردة بشكل عام ، وحيث التركيز عـلى نفقات النقل كمقياس رئيسي لإختيار المكـان الأنسب للمؤسسة ؛ فيـما بعد بـالمخطط ـ الصورة رقم ـ٢ـ لتوزع المؤسسـة الزراعيـة ـ حيث التركيـز حسب جوهـان تونـين على البعد عن السوق ومن ثم بـالمخطط ـ الصـورة رقم ـ ٣ ـ لتوزع المؤسسـة الصناعيـة ، حيث حسب أ. فبر يؤخذ بعين الاعتبار تواجد المواد الأولية وتواجد الطاقة والبعـد عن السوق ، وبالطريقة الرياضية الهندسية يُتوصل الى الاستقرار الأمثل لتواجد المؤسسة في مـركز التـوازن للنقاط الثـلاث ، وأخيراً بـالمخطط ـ الصورة رقم ـ٤ـ لتوزع المؤسسـة الخـدماتيـة ، حيث حسب نظريـة كريستلر ولـوخ في العام ١٩٣٠ المكـان الأمثـل هـو المتوازن بين الأماكن المركزية . (وهذه المخططات ـ الصورة مستمدة من :

(Paul Calaval, Geographie Economique p. 80, 81, 89, 93)

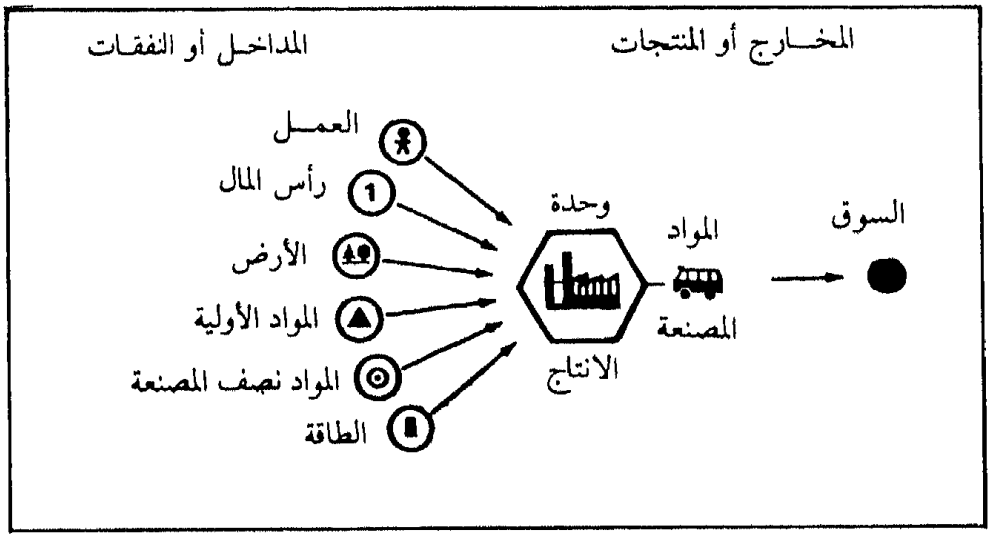

المخطط ـ الصورة رقم ـ ١ ـ
التوازن المكاني للمؤسسة

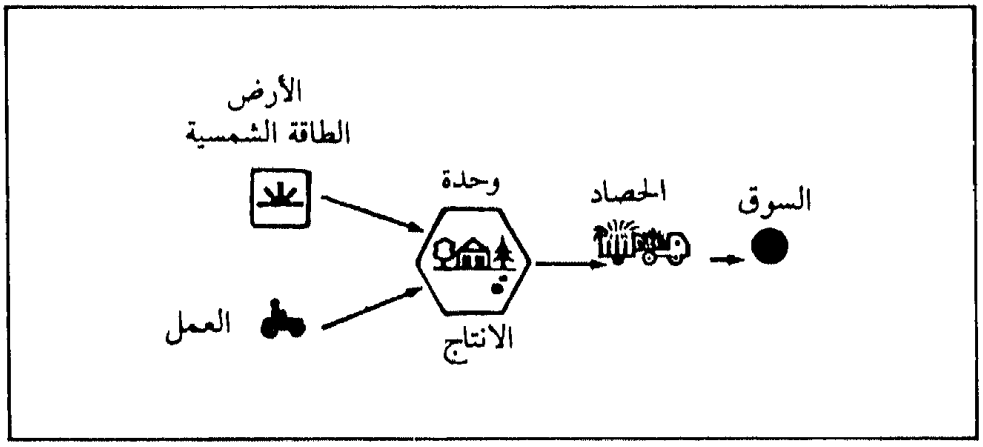

المخطط ـ الصورة رقم ـ ٢ ـ
التوازن المكاني للمؤسسة الزّراعية

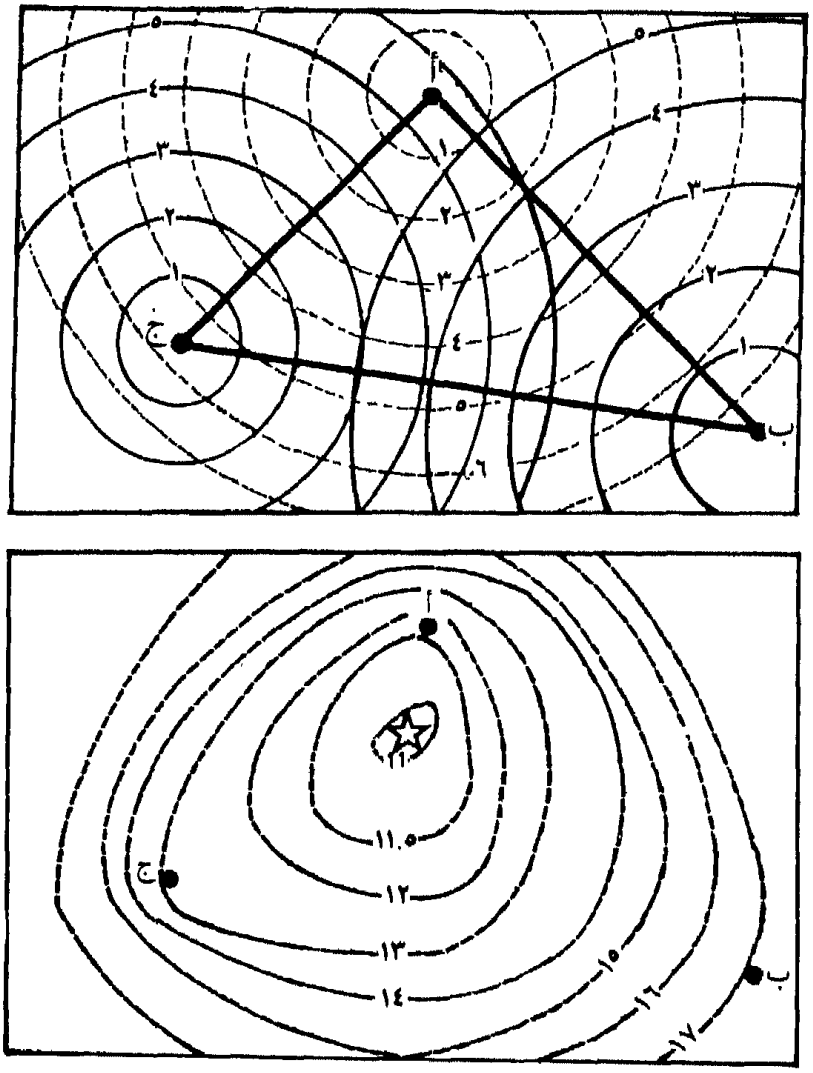

المخطط الصورة ـ رقم ـ ٣ ـ

اختيار أمكنة النشاط الصناعي : مثلث فبر

أ ـ مواد أولية ، ب ـ مصدر الطاقة ، ج ـ السوق

في الاعلى : ١ و٢ و٣ الخ . . . هي خطوط كلفة النقل المتساوية انطلاقاً من أ ، ب ، ج .

في الأسفل : خطوط كلفة النقل المتساوية : أيزوليني (Isolignes). المكان الأنسب ممثل بنجمة .

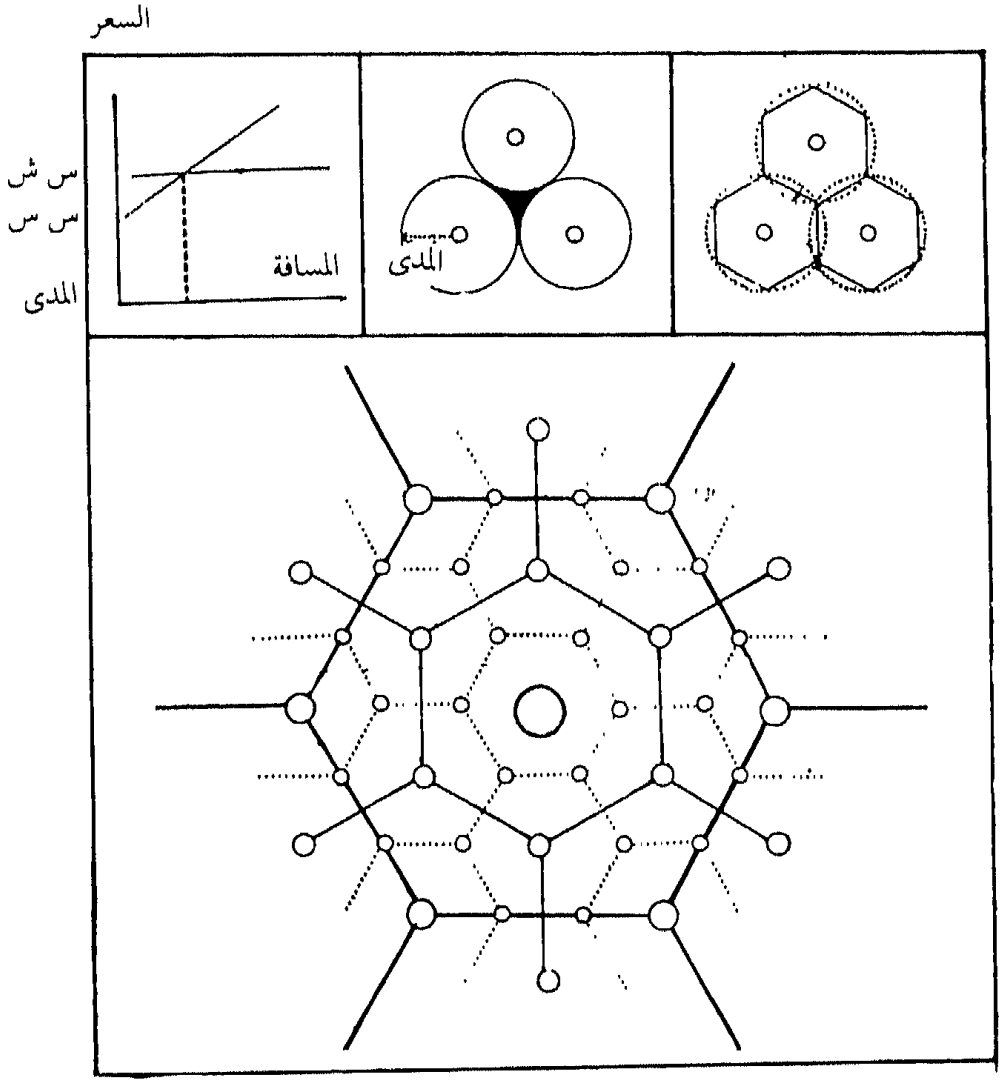

المخطط الصورة رقم ـ ٤ ـ

مركز نشاط الخدمات : نظرية الاماكن المركزية

في الأعلى : ظاهر كيف ان نفقات النقل التي تزيد سعر السوق تدخل حدودا تترجم بمساحات السوق (Chalandisc) ، شعاعها يساوي هذه الحدود . وللوصول إلى خدمة كل المدى يُلْجأُ الى المسدسات كحد أدنى .

س س : سعر السوق ـ س ش : السو السقف .

في الأسفل : مخطط كريستلر في الموضوع .

الفصل الثامن

(٣٣) المبادىء والقوانين

مثال على المبادىء ، التي لها صفة ملموسة تعود لمشروع معين ما ، برهنت التجربة على الأخذ بها في مشاريع أخرى المبادىء الستة التالية ، التي أشار اليها كالاسوفسكي في مشروع « بيكال » وهي :

١ ـ إعادة التجمع الجغرافي للمؤسسات المتماثلة تكنولوجياً ، حسب مؤشر استعمال مشترك لمصادر الطاقة والمواد الأولية .

٢ ـ في مجموعة هذه المصانع ، الأخذ بها بشكل متسلسل ، حيث يؤخذ بعين الاعتبار اتجاهات النقل وتواجد المحروقات والمواد الأولية والنفايات الخ . .

٣ ـ التداخل التكنولوجي لعمليات الانتاج .

٤ ـ توزع المنتجات حسب التكامل المتبادل للسلع المنتجة (مرائب الآلات بكاملها ، الأدوات ، الظروف ، الخ . .) .

٥ ـ التنظيم ، في كل الظروف القاهرة ، للمحطات ومراكز الفرز ومستودعات البضاعة المشتركة .

٦ ـ في المجمع وضع التجهيزات الصناعية في المكان المناسب لتلبية حاجات الانتاج الصناعي والنقل والمدن (تمديدات المياه والمجارير والجسور الخ . .) . وبناء المدن والمؤسسات الثقافية والمستشفيات الخ . .

(Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique, Introduction p.p. 13- 15)

هذه المبادىء المذكورة تصلح أيضاً لدراسات الانتاج المتداخل المتكامل في المناطق الزراعية ، حيث التداخل قائم في مختلف الحقول .

مثال آخر هو دراسة مبادىء اختيار اماكن بناء المدن وحجمها العقلاني ، مع الأخذ بعين الاعتبار تنظيم الخدمات الاقتصادية والثقافية لكل المنطقة .

مثال آخر يعود للمبادىء الأساسية ، التي وضعها العلماء التشكسلوفاكيون

لتنظيم جهاز الاستعلامات من أجل وضع برامج التطور الاقليمي والهندسة المدينية وهي :

١ ـ إقامة جهاز استعلامات عام مرتكزي يتلقى معلومات المؤسسات والمدن والقرى ، قائم على نظام موحد للتخطيط والحساب والاحصاء .

٢ ـ توزيع المعطيات الاستعلامية على المناطق ثم معاينتها وتحليلها بواسطة الحاسبات الالكترونية ، في إطار نظام متداخل مؤتمت موحد .

٣ ـ وضع نماذج التطور الأفضل المثالي للاقتصاد ، متميز حسب المناطق ، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات فيما بين القطاعات والمناطق .

(N. Nékrassove L'Organisation Territoriale de l'économie de L'U.R.S.S., Editions du Progrès , Moscou 1975, traduit du russe, p. 38,(Nekrassove, L'Organisation Territoriale de l'économie de L'U.R.S.S. P.. فيما بعد)

هذا ، والتمييز بين القوانين والمبادىء في عملية توزع قوى الانتاج في النظام الاشتراكي ، والذي يشير إليه أ. لافريشتشيف (في النص) يبدو أن ن. نيكراسوف لا يأخذ به (في الهامش الحالي رقم (٣٣)) مستنداً الى كون هذه القوانين الستة الرئيسية المشار اليها هي المبدأ اللينيني للتوزع العقلاني لقوى الانتاج الاشتراكية والتطور الاقليمي في اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية (عنوان المقطع الثاني من الفصل الأول : الاقتصاد الريفي وعلم التنظيم الجغرافي للاقتصاد الوطني من كتاب (Nékrassove , L'Organisation Territoriale de l'economie de L.'U.R.S.S.).

والتي نوردها فيما يلي من النقاط لأجل التأكد ، بالمقارنة ، مما أبدى نيكراسوف من رأي :

١ ـ التوزع العقلاني للصناعة « من وجهة نظر القرب من المواد الأولية وإمكانية الانقاص ، قدر الإمكان ، للهدر في العمل بدءاً من تحويل المواد الأولية مع مختلف المراحل المتتالية لتحويل نصف المنتجات حتى الحصول على المنتوج النهائي » .

فيما بعد

(V. Lenine, Œuvres, Paris-Moscou, t 27, p. 333 (Lénine Œuvres, t. p.)

٢ ـ التقسيم الجغرافي للعمل وتخصص المناطق وتطورها الاقتصادي المتباغم . فقد أشار لينين الى أن « قسمة العمل هي ، بشكل عام ، مرتبطة ، بشكل مباشر ، بالتوزع الجغرافي للعمل ، حيث أن بعض المناطق متخصصة في انتاج سلعة واحدة وأحياناً من جنس واحد أو حتى جزء معين من السلعة . (V Lenine

(Euvres. t. 3 . p. 456) . فقد كان لينين يعير اهتماماً خاصاً لطريقة تناول العلاقات الاقتصادية من مختلف الزوايا في كل منطقة ولضرورة « التنظيم المثالي لمجموع صغير حتماً ، إنما مجموع ، أي ليس مصنع من فرع معين من الاقتصاد ، من مؤسسة واحدة ، إنما بطريقة تتناول مجموع العلاقات الاقتصادية ومجموع التبادل ، حتى في دائرة صغيرة » .

(V. Lenine, Œuvres, t. 32, p. 378)

٣ ـ تركز الانتاج وتنظيم المؤسسات الصناعية الضخمة . « الدمج والتمركز العقلاني للانتاج ، من وجهة نظر الصناعة الثقيلة والأكثر ما يكون حداثة ، وبشكل خاص « التروستات » ، في عدد صغير من المؤسسات الكبيرة(V. Lenine. Œuvres, t. 27.p. 333) وبحيث تتأمن القاعدة المادية للصناعة الثقيلة وتطور انتاج المحروقات والحديد والمكائن والمنتجات الكيماوية (V. Lenine. Œuvres, t. 26. p. 266) . وهذه هي أهم المهام ، التي تؤمن الازدهار للاقتصاد الوطني والفعالية الاقتصادية الكبيرة للانتاج » .

٤ ـ الطاقة « بالتمون ، بالوسائل الخاصة ، بكل الأنواع الرئيسية للمواد الأولية والصناعية » (V. Lenine, Œuvres, t. 27, p. 333).

كما كان لينين ينظر الى التوزع العقلاني لقوى الانتاج في البلاد في العلاقة مع مجموع النجاحات في العلوم التطبيقية والتكنيكية ، التي تحدد قاعدة المواد الأولية ومواد الطاقة وتطور التكنيك في عملية تطور الانتاج المادي .

فهذه المبادىء اللينينية الأربعة المكثفة ، التي يطرحها نيكراسوف لا تختلف في مضمونها وجوهرها عن القوانين الاقتصادية الستة لتوزع قوى الانتاج ، التي أشار اليها لافربشتشيف .

لذلك فموضوع التفريق بين القوانين والمبادىء ، بالنسبة لما نحن بصدده ممكن التوفيق فيه ، على ما يبدو لنا ، عن طريق التفسير بأن المبادىء ، عبر اختبارها في النشاط العملي والحياة ، مع التكرار ، تصبح قوانين . وهنا البعض يبقيها مبادىء والبعض الآخر قوانين . لقد أشرنا الى هذا الاختلاف بين المفكرين ، ضناً بالأمانة العلمية ، تاركين مع ذلك للقارىء المحاكمة الحرة وعدم التأثر برأينا التوفيقي الخاص في هذا الموضوع .

(٣٤) قوانين الاشتراكية الأخرى

على اعتبار أن هناك قوانين أخرى للاشتراكية لا تقل أهمية ، لكن ليس لها هذه العلاقة المباشرة الملموسة بعملية توزع قوى الانتاج ، كقانون التطور المتوازن المتناغم

وقانون القيمة وقانون تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية الخ . .

(٣٥) خصائص تقسيم العمل في التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية الخمسة التي عرفتها البشرية

١ ـ مرحلة المشاعية البدائية

في مرحلة الملكية القبلية « فإن تقسيم العمل لا يزال قليل التطور ويُكتفى فيه بانتشار واسع لتنظيم العمل الطبيعي ، كما هو في العائلة » (Marx et Engels, L'Ideologie Allemande, p. 47) فيما بعد أشار ماركس في مؤلفه « رأس المال » الى الخصائص الأقليمية التالية لتقسيم العمل في فجر الحضارة البشرية : « ان مختلف الجماعات تجد فيما حولها ـ وسطها الطبيعي ـ وسائل إنتاج ووسائل بقاء مختلفة ؛ الأمر الذي ينتج عنه الاختلاف في طرق الانتاج فيما بينها وكذلك في طرق الحياة والمنتجات . ومن العلاقات التي تنشأ فيما بين الجماعات المختلفة ، تبادل السلع ، الذي يتطور سريعاً ، فيحولها مع الوقت ، الى بضائع . فالتبادل لا يخلق الفروقات بين قطاعات الانتاج ، بل يكتفي بالربط المتبادل فيما بينها » .

(K. Marx, le Capital, Livre Premier, p. 256)

فيما بعد . . . .

Marx, Le Capital Livre I, P.

كما حدد أيضاً النقاط التي يجري فيها هذا التبادل وهي « حيث تدخل مختلف العائلات والقبائل والجماعات بالتماس والاختلاط فيما بينها » .

(Marx, Le Capital, Livre I, p. 256)

٢ ـ مرحلة الرق

في مرحلة ملكية الرق « فإن تقسيم العمل أصبح متطوراً . وقد أصبحنا تجاه التناقض بين المدينة والريف وفيما بعد بين الدول التي تمثل مصالح المدن وتلك التي تمثل مصالح الأرياف . كما أخذت تظهر في المدن ذاتها التناقضات بين التجارة البحرية والصناعية (بمعنى الحرف بالطبع ـ المؤلف) (Marx et Engels, L'Ideologie Alle mande, p. 47) .

٣ ـ مرحلة الإقطاع

في مرحلة الملكية الإقطاعية ، التي قامت على عمل الانسان وعلى الملكيات الكبيرة وعلى عمل الحرفيين ، فإن علاقات الانتاج كانت محدودة ، بمعنى ضعيفة ومنبثقة من الزراعة البدائية للأرض والصناعة الحرفية . وبالتالي « فحتى في قمة الإقطاعية فإن تقسيم العمل كان قليل التطور » .

(Marx et Engels, L'Ideologie Allemande p. 49)

٤ ـ مرحلة الرأسمالية (المانيفكتورة والانتاج الآلي الضخم)

في مرحلة الانتاج المانيفكتوري للملكية الرأسمالية يبدو في المقام الأول تعاون الحرفيين (العمال) القائم على تقسيم العمل . « فعندما يعمل عدة شغيلة مع بعضهم البعض لغرض مشترك في نفس عملية انتاج أو في عمليات مختلفة ، إنما مترابطة ، يأخذ عملهم شكل التعاون » .

(Marx, le Capital , livre I. p. 239)

« بالتالي بالإمكان القول أن التعاون في الانتاج أصبح « قوة انتاج » جديدة رفعت من مستوى الاقتصاد ، خصوصاً إذا ما عرفنا أنه ، حسب ملاحظة ماركس ، عدم التعاون بسبب خسارة كبرى في الانتاج . « وتحليل خاصية التعاون المكانية « الإقليمية لها أهميتها . فماركس يعيرها اهتماماً كبيراً ، حيث يقول « ان التعاون يسمح بتوسيع رقعة المكان الذي يجري فيه العمل . فبعض المؤسسات تتطلب التعاون ، فقط لهذا الغرض . من جهة أخرى فإن التعاون ، مع تطويره سلسلة الانتاج ، يسمح بتقليص رقعة المكان الذي يجري فيه العمل . فهذه النتيجة المزدوجة تشكل واحد فعاله في اقتصاد النفقات « غير الصحيحة » وتعود لتجمع العمال وتقريب العمليات المختلفة ، إنما المترابطة ، وتمركز وسائل الانتاج » .

(Marx, Le Capital, Livre I p.p. 240- 241)

« في مكان اخر يوضح ماركس هذه الازدواجية في المكان بربطها بالزمان قائلاً « إن مختلف العمليات المترابطة المتتالية في الزمان يصبح بالإمكان حدوثها في الوقت نفسه في المكان . « هذا يسمح بالزيادة الضخمة لكمية البضائع المنتجة في فترة زمنية معينة »

(Marx, le Capital Livre I p. 251)

أما في مرحلة الانتاج الالي الضخم من الرأسمالية فقد امتد تقسيم العمل الى النطاق العالمي ، إنما أدى الى خسارة الإفادة من الاختلافات الطبيعية للمقاطعات وفرض على مختلف البلدان والمدن والمقاطعات انتاج سلع ليست مختصة بها ، كما أدى الى الإستثمار الشديد والتلوث وخراب البيئة .

٥ ـ مرحلة الاشتراكية

(أسقط النص خصوصاً القانون الثالث من القوانين الستة الرئيسية لتوزع الانتاج في النظام الإشتراكي) .

(٣٦) التنظيم الاقليمي للمجمعات الصناعية الجديدة في ظل الرأسمالية الاحتكارية

لقد حدد لينين خصائص التنظيم المذكور بالعبارات التالية « عندما تصبح مؤسسة ما كبيرة مؤسسة ضخمة وتنظم بشكل منهجي طريق ثلثي أو ثلاثة أرباع المواد الأولية الأساسية اللازمة لعشرات ملايين الناس ، بالاستناد الى حساب دقيق لمجموعة كبيرة من المعلومات ، عندما ينتظم بشكل مرتب نقل هذه المواد الأولية الى أماكن الانتاج الأفضل ما يكون ، المتواجدة احياناً على بعد مئات وآلاف الأميال أو الكيلومترات ، عندما يكون هناك مركز أوحد له اليد العليا على كل المراحل المتتالية لمعالجة المواد الأولية ، بما فيها صنع مجموعة مختلفة من السلع النهائية ، عندما توزع هذه المنتجات ، حسب خطة واحدة موحدة على عشرات ومئات آلاف المستهلكين . . . عندها يصبح واضحاً أننا تجاه عملية جعل الانتاج اجتماعياً » .

(Lenine Œuvres, t 22, p. 326)

(٣٧) امثلة ملموسة عن القوانين الستة للاشتراكية

حيث سنكتفي بمثل واحد ليس إلا وربما أكثر لكل من القوانين الستة الواردة في النص .

أولاً : التوزع الجغرافي المتناغم للانتاج وبشكل رئيسي الانتاج الثقيل

وهنا يكفي مجرد ذكر المراكز الكبيرة للصناعة الثقيلة في العديد من المناطق الاقتصادية في سيبيريا الشرقية والغربية مثلاً كنوفيسيبرسك ونوفوكوزنتس وكمروف وكرسنويارسك وايركوتسك وبراتسك ، وأيضاً استصلاح الأراضي الكبيرة في كازاخستان وسيبيريا الوسطى والأورال وغيرها .

ثانياً : تقريب الانتاج من مصادر المواد الأولية والمحروقات والطاقة أو مراكز الاستهلاك

وهنا فالمؤسسات التعدينية الكبيرة بنيت في مناطق استخراج فلذة الحديد أو فحم الكوك كالكوزباس والأورال والدومباس وكريغوي روك وكازاخستان وغيرها ، وكذلك في المناطق الواقعة بين مصادر المواد الأولية والمحروقات أو بالقرب منها مباشرة كمصانع الدنيبر للتعدين وكذلك بحر أزوف .

ثالثاً : التوزع العقلاني للعمل الاجتماعي بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية

أوزبكستان مثلاً هنا تقدم انتاجها الزراعي (القطن، جلود الأسترخان ، الحرير ، الخ . .) الى العديد من مناطق الاتحاد السوفييتي . كذلك اوقرينيا تقدم الفحم والغاز الطبيعي والمعادن الحديدية والمنتجات الكيماوية والقمح والسكر وغيرها من السلع الى العديد من مناطق البلاد ، سيما المناطق الاقتصادية لجمهورية روسيا

الإتحادية كما وارد هنا ذكر المناطق الاقتصادية الوارد ذكرها في جدول الفصل السابع في النص .

رابعاً : التطور المتداخل المجمعي لاقتصاد الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية الكبرى .

كما في القوقاس الأوسط حيث يستخرج ويعالج النفط ويستخرج المنغانز وينتج الحديد واخلاطه ويزرع القطن والشاي واللوزيات الخ . . . كذلك جرى تنظيم مراكز صناعية ضخمة جديدة في كوستناي وبافلودار ، واكيباستوز داتشنكس وكراسنويارسك وبراتسك وتايشت وغيرها .

خامساً : تساوي مستويات التطور الاقتصادي لتأمين الازدهار الكبير لاقتصاد كل جمهوريات ومناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

فمع بناء الاشتراكية بدأ هنا مثلاً التطور الاقتصادي الهائل للمناطق الشرقية . فخلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ ـ ١٩٣٢) وضعت الأسس لمجمع اورال كوزنتس . كما أن بناء المجمعات التعدينية في الأورال وسيبيريا الغربية شارك في تطور اقتصاد كل المناطق الشرقية . الخ . .

سادساً : توزيع الانتاج ، الذي يأخذ بعين الاعتبار ، التطور الواسع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاشتراكية والتوزع العقلاني لقسمة العمل الدولية الاشتراكية ، في إطار النظام الاقتصادي العالمي للاشتراكية .

يجري هنا بنجاح تخصص البلدان الاشتراكية أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي في انتاج المكائن المخصصة لصناعات الطاقة والفحم والنفط والتعدين والصناعات الخفيفة والغذائية وانتاج التركتورات والآلات الزراعية المجمعية وانتاج السيارات الخ

الفصل التاسع

(٣٨) مؤسسات تدريس الجغرافيا الاقتصادية

كفرع سيبيريا لأكادمية العلوم في الاتحاد السوفييتي وأقسام الجغرافية الاقتصادية في فروع أكاديميات العلوم في الاتحاد السوفييتي.، وأقسام أكاديميات العلوم في الجمهوريات ، ومعهد الجغرافية لسيبيريا والشرق الأقصى ومعهد الاقتصاد لدى أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي وفروعها المختلفة الخ . .

(٣٩) الجمعيات والمعاهد والمؤتمرات والمجلات الجغرافية

فيما يتعلق بالجمعيات الجغرافية بالإمكان القول أن هناك أكثر من ١٥٠ مؤسسة ذات اهتمام أولي بالجغرافية وحقول الرحلات والاكتشافات المتعلقة بها . ومعظم هذه المؤسسات له صفة مركزية ويخدم المدن العائدة له وما حولها . كما أن العديد منها اقليمي وأكثر من ٢٠ منها هو على المستوى الوطني ، الى جانب ثلاث دولية . وبالتالي

فهي تختلف كثيراً بالنسبة لأهدافها ونظامها الداخلي وعضويتها .

هـذا والأسبق على الجمعيـات الجغرافيـة الحديثـة ، بعرف الكثيـرين هي جمعية تشجيـع اكتشاف الأقسـام الداخليـة لأفـريقيـا (١٧٨٨) ، وفي سنـة ١٨٠٥ تـأسست الجمعيـة الفلسطينيـة في لندن . وقـد انـدمجت هـاتـان الجمعيتـان في الجمعيـة الملكيـة الجغرّافية ، التي ظهرت في لندن سنة ١٨٣٠ ، ونالت الشرعة الملكية في سنة ١٨٩٥ وخـلال نفس تلك الفترة تـأسست جمعية الجغـرافيـين في بـاريس سنـة ١٨٢١ وجمعيـة الجغرافيين في برلين سنة ١٨٢٨ . ومع الزمن ظهرت جمعيـات أخرى في مكسيكـو سنة ١٨٣٩ وروسيـا سنة ١٨٤٥ والـولايـات المتحـدة الاميـركيـة سنـة ١٨٥١ . هـذا وفي النصف الثاني من القرن التـاسع عشر ازداد عـدد الجمعيات الجغـرافية بسـرعة وتـزايد عدد أعضائها بسرعـة أكبر خـلال النصف الأول من القرن العشـرين ، خصوصـاً بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .

هذا والجمعيات هي عبارة عن جمعيات علميـة اختياريـة تضم مدرسي المـدارس العليا والمتوسطة وغيرهـم ممن يهتمون في تطوير ونشر علم الجغرافية .

ويـوجد اليـوم جمعيات جغـرافية في ٤٦ دولـة ، منها النمسا والجزائـر وبريـطانيا والأرجنتين . . . وجمهوريـة مصر العربيـة . . وغيرهـا . ونشاطـات هذه الجمعيـات لم تكن هي نفسها في كل البلدان والعصور ، ومع ذلك ومهما كان مستوى نشاطاتهـا فقد أسهمت كلها ، ولا تزال تسهم ، في تطوير علم الجغرافية . فبإشراف هـذه الجمعيات ومساهمتها تنظم البعثات الجغرافية وتصدر المجلات الجغرافية وكذلك الأعمـال الكبرى والخـرائط الجغـرافيـة . وخـلال الفتـرة الممتـدة مـا بـين ١٨٧١ و١٩١٣ قـامت هـذه الجمعيـات بـالعـدّيـد من المؤتمـرات ، ممـا أدى الى قيـام الاتحـاد الـدولي للجمعيـات الجغرّافية ، هذا وفي البلدان الامبريالية فإن نشاط هذه الجمعيات الجغرافية ، سيما عندما تموّل من قبل الدول والاحتكارات ، غالباً ما يتجه نحو خدمة المخططات الحربية والاعتداء والاستيلاء على أراضي الغير ، وتستبعد عندها بالتالي الى الخطوط الخلفية القضايا العلمية الرئيسية في الموضوع . أما في البلدان الاشتراكية فإنها تهدف ، في اتجاهها في الجغرافية ، فقط الى العلم والتربية والاقتصاد الوطني .

ومن مختلف أنـواع الجمعيـات الجغـرافيـة ، الأكـثر مـا تكـون انتشـاراً ، هي الجمعيـات ذات الصفـة نصف العلميـة ونصف الاجتمـاعيـة ، المؤلفـة من التجـار والعسكريين وموظفي الحكومـة والأسـاتـذة والمدرسـين وغيرهم ممن يهتمـون بالجغـرافية والرحلات . ومن أشهرها في هذا المقام الجمعية الجغرافيـة الوطنيـة (وشنطن د.س.) في الولايات المتحدة الاميركية والجمعية الجغرافية الكندية في أوتاوا . وهناك الجمعيـات المحلية في برلين وروما وباريس وفيلدلفيا وشيكاغو . وكل هذه الجمعيات لها مكتبـات

ومجموعات خرائط وتقدم المحاضرات ، وتنشر المجلات ذات الصفة المهنية وكذلك التبسيطية .

وهناك منظمات أخرى في هذا المجال كالنادي « الألبي » في انكلترا ونادي المكتشفين في الولايات المتحدة الاميركية وجمعية « هاكلوت » في انكلترا ، وكلها تهتم بشكل رئيسي بتنظيم البعثات وتنشر التقارير عن الاكتشافات التي تقوم بها وكذلك الرحلات في بعض المناطق المحددة .

وبعض هذه الجمعيات يحصل على مساعدات جزئية من الدولة كالجمعية الجغرافية الملكية في لندن ، والبعض الآخر من هذه الجمعيات ، كالجمعية الجغرافية الأميركية في نيويورك ، يحصل على المداخيل من الهبات والمنح والأبحاث التي يقوم بها لقاء عقود بأجر . ولدى هذه الجمعيات ملاكات من الاختصاصيين ، وقد اتسعت تسهيلات البحث لديها ، وهي تصدر المجلات ذات الصفة الأكاديمية الرفيعة ، كالمجلة الجغرافية والفصلية الجغرافية . هذا كما تقدم المحاضرات وتشرف على البعثات العلمية وتنشر التقارير والأبحاث المونوغرافية والكتب في مختلف علوم الجغرافية . ومن أشهر المجلات بهذا الصدد في البلدان الرأسمالية : « المجلة الجغرافية » (لندن) في انكلترا ، « الحولية الجغرافية » (باريس) في فرنسا ، المجلة الجغرافية (نيويورك) في الولايات المتحدة الأميركية ، الخ . . . أما أشهرها في البلدان الاشتراكية فهي : مجلة الجغرافية (موسكو) في الاتحاد السوفييتي ، مجموعات الجمعية الجغرافية السنوية (براغ) في تشكسلوفاكيا ، الخ . . . كذلك يصدر البعض من هذه المجلات في البلدان النامية ، كالأرجنتين والهند وباكستان ، الخ . . هذا وتجدر الإشارة الى وجود بعض المجلات الجغرافية المختصة في الجغرافية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية وهولندا وألمانيا الغربية .

كما تنبغي الإشارة بالمناسبة أيضاً الى الجمعيات المخصصة لمدرسي الجغرافية كالمجلس الوطني في الولايات المتحدة الأميركية والجمعية الجغرافية في انكلترا ، وكلاهما يهتم بتطوير وسائل التربية الجغرافية ونطاقها . وأساتذة المعاهد والجامعات هنا يقتسمون اهتماماتهم فيما بين الجمعيات التربوية المذكورة والجمعيات المهنية ، ذات الأعضاء المتمرسين بالجغرافية شكلياً ويعملون فيها كجغرافيين . ومثال هذه الجمعيات ، التي تهتم بشكل رئيسي بالأبحاث الجغرافية وتطبيقها لتقدم هذه المهنة هي : جمعية الجغرافيين الأميركيين ومعهد الجغرافيين الانكليز وجمعية الجغرافيين الفرنسيين والمعهد المركزي للجغرافيين الألمان . ومجلات هذه الجمعيات مخصصة بشكل شبه كلي لنتائج ابحاثها في الوقت الذي ينشر البعض منها الأنباء الجغرافية ، الى جانب الدوريات الأكاديمية والدراسات المونوغرافية .

وهناك المعاهد الجغرافية ، التي هي دون الجمعيات اتساعاً وشمولاً ، وهي ذات صفة مهنية وغالباً ما تكون ملحقة بأقسام الجامعات أو أقسام الجمعيات والمنظمات العلمية الكبيرة ، كقسم الجغرافية والخرائط لجمعية المكتبات الخاصة في الولايات المتحدة الأميركية وكذلك القسم «E» من الجمعية الأميركية لتقدم العلوم ، والقسم «E» من الجمعية البريطانية لتقدم العلوم ، وقسم علوم الأرض في الأكاديمية الوطنية للمعهد الوطني للبحوث العلمية في الولايات المتحدة الأميركية ، ومعهد الجغرافية لدى أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي .

هذا وإلى جانب هذه المعاهد المتعددة الأقسام ، يوجد في بعض البلدان بعض المعاهد المتخصصة ببعض الفروع الجغرافية ، مثالنا على ذلك معهد الجغرافية الاقتصادية لدى كلية الجغرافية في جامعة لينغراد وأيضاً معهد سيبيريا للجغرافية وهو فرع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ويهتم بدراسة مسائل جغرافية سيبيريا الطبيعية والاقتصادية. وغالباً ما توجد هذه المعاهد الإقتصادية في إطار كليات الجامعات كما رأينا وتمارس بالتالي ، الى جانب البحث ، المهام التربوية . كذلك هناك معهد الجغرافية الاقتصادية والسياسية في جامعة برلين باسم همبولدت ، الخ . .

وهناك بعض المعاهد لدى الجامعات ، كما في فرنسا مثلاً ، حيث في باريس وستراسبورغ وليل وبوردو المعاهد الوطنية للجغرافية المخصصة بإصدار الخرائط فقط ، الخ . .

وهناك الوكالات الحكومية الجغرافية كالمعهد الجغرافي الوطني في فرنسا ، والمجلس الوطني للجغرافية في البرازيل ، وفرع الجغرافية في قسم المناجم وتكنيك المسح في كندا ، وهذه تقوم ، في معظم الأحيان ، بالأبحاث لدى المعاهد والجمعيات الجغرافية .

وأعضاء بعض الجمعيات الجغرافية الوطنية والاقليمية وحتى المحلية هم أحياناً من رعايا البلدان الأجنبية . والمؤتمرات الدولية للجمعيات الجغرافية ترمي الى التعارف المتبادل لأهم النجاحات في حقل العلوم الجغرافية . المؤتمر الدولي الأول لتقدم العلوم الجغرافية عقد في انفرس ـ بلجيكا في سنة ١٨٧١ . وقد عقدت مؤتمرات لاحقة في باريس سنة ١٨٧٥ والبندقية سنة ١٨٨١ ولندن سنة ١٨٩٥ ومختلف مدن الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٠٤ وجنيف سنة ١٩٠٨ وروما سنة ١٩١٣ وستوكهولم سنة ١٩٦٠ . في سنة ١٩٢٢ تأسس الاتحاد الدولي للجغرافية في بروكسل ، والدول الأعضاء في هذا الاتحاد منتسبون عبر أكاديميات العلوم والمنظمات الجغرافية الرئيسية لبلدانهم . هذا ومركز الاتحاد يتغير مع كل انتخاب سكرتارية جديدة في الجمعية العمومية ، التي تعقد مرة كل أربع سنوات . هذا والأبحاث والأعمال التنظيمية

للاتحاد يقوم بها مجموعة من اللجان المتخصصة . هـذا والمؤتمرات الجغـرافية التي تعقـد باشراف الاتحـاد يحضرهـا الممثلون الرسميـون للدول الأعضاء والجغـرافيون الأفـراد ، الذين يقدمون ويناقشون الأبحاث .

وهنـاك أيضاً الاجتمـاعـات الجغـرافيـة الـوطنيـة التي تجـري عـادة لاستعـراض نجـاحات علوم الجغـرافية في مختلف البلدان خـلال فتـرة من الـزمن . أمـا في البلدان الاشتراكية فيضاف الى ما ذكرنا التحاور في التطور المستقبلي للجغرافية بالنسبـة لمهمات الاقتصاد الوطني والثقافة . وبالنسبة للاتحاد السوفييتي فأول اجتمـاع فدرالي للجغـرافية كـان في سنة ١٩٣٣ في مـوسكو والثـاني في سنـة ١٩٤٧ في لينغـراد والثـالث في سنـة ١٩٦٠ في كييف والرابع سنة ١٩٦٤ في موسكو .

كـما ينبغي الاشارة الى المعهـد الاميركي العـالمي للجغرافيـة والتـاريـخ ، الـذي أنشيء في سنة ١٩٢٨ ، كفرع لمنـظمة الـدول الأميركيـة ومركـزه الرئيسي في مكسيكـو ويضم ٢٢ عضواً. ولدى المعهـد المذكـور ثلاثـة لجان لـلاهتمام بـالخرائط والجغـرافية والتـاريخ . وهـذه اللجان تجتمـع على انفـراد للتشاور مـرة كل سنتـين ، ومع بعضهـا البعض في جمعية عمومية مرة كل أربع سنوات . وفيما بين الاجتماعات العموميـة يقود العمـل في المعهد مجلس مستشـارين ، مؤلف من ممثلين عن الدول الأعضـاء ، بمثـابـة عضو واحد عن كل دولة .

والجمعية الدولية لجغرافيـة للأمـراض ظهـرت في جنيف سنة ١٩٣١ وهي مؤلفـة من جمعيات وطنية وأفراد مهتمين في التوزع الجغرافي للأمراض .

نكتفي بهذا القدر فيما يتعلق بالجمعيات الجغرافية ومؤتمراتهـا والمعاهـد الجغرافيـة والمجلات الجغرافية .